الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
23 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان ..... (إستونيا)

ثم: السيد باري (نائب الرئيس) .....(السنغال)

ثم: السيدة إنتلمان (الرئيسة) ..... (إستونيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع)

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع) (A/C.2/61/L.8*)

مشروع قرار بشأن المساعدة الإنسانية للفلبين وإعادة تعميرها

١- **السيد بلاس** (الفلبين): عرض مشروع القرار (A/C.2/61/L.8*)، وقال إن تسرب النفط قد أُعلن كارثة وطنية. وقد أبلغ اللجنة بأن أفغانستان وكمبوديا وإسرائيل واليابان وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو والمغرب وماينمار وسنغافورة وتايلند انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/61/15) (الأجزاء من الأول إلى الرابع) و(A/61/272)

٢- **السيد متشومو** (المراقب عن الصندوق المشترك للسلع الأساسية): قال إن الدورة الحالية للجمعية العامة هي أول مناسبة يحضرها الصندوق المشترك للسلع الأساسية بصفة مراقب، وأن منظمته ترجو أن تشارك بصورة بناءة في مناقشات اللجنة. وقال إن النشاط الأساسي للصندوق المشترك هو مكافحة الفقر في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية بأن يوفر لها مزيداً من الإنتاجية وزيادة الدخل، ولا سيما عن طريق زيادة عائدات التصدير.

٣- ومضى يقول إنه على الرغم من أن أسعار السلع الأساسية بدأت تتحسن منذ عام ٢٠٠٣ فإنها لا تزال تمثل للآن جزءاً من مستوى العام السابق وهناك مؤشرات على أن الإنعاش قد تباطأ. ويُعزى التآكل في التبادل التجاري للبلدان النامية جزئياً إلى الزيادات في أسعار النفط وإلى انخفاض القدرة في تلك البلدان على خدمة الديون الخارجية. وقد أدى تباعد الآراء بشأن التجارة في السلع الأساسية الزراعية والوصول إلى الأسواق -وهو ما أصبح قضية أساسية في جولة الدوحة- إلى تعليق المفاوضات. ويرى الصندوق المشترك بشدة أن زيادة الوصول إلى الأسواق والمنافسة العادلة يؤديان إلى زيادة النمو بسبب المكاسب المحتملة من التجارة والاستثمار واستيعاب التكنولوجيا المستوردة. ويعني تعطل المفاوضات أن الآمال في تحسين السلع الأساسية الزراعية في التجارة لن يُجدي بالسرعة المتوقعة نفسها.

٤- ومع هذا فمما يبشر بالخير أن التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية تتسع بسرعة. والصندوق المشترك للسلع الأساسية يسره أنه قد اشترك في المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول بشأن السلع الأساسية، المعقود في عام ٢٠٠٥، والذي كان من نتائجه إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية. وقد مثل ذلك المؤتمر علامة فارقة لأنه وفر محفلاً للاتفاق بين البلدان الأفريقية على استراتيجية التصدي لقضية أساسية في مجال التنمية والحد من الفقر.

٥- كذلك وضع الصندوق المشترك توصيات استراتيجية سياسات مكافحة الفقر وتسريع عجلة التنمية. وشملت تلك التوصيات تنفيذ القرارات الدولية بشأن توفير موارد إضافية للزراعة وتنمية السلع الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة

الإنتاجية؛ واختتام جدولة الدوحة؛ ومعالجة مسألة هبوط أسعار السلع الأساسية وتقلبها؛ وتنويع السلع الأساسية، بما في ذلك إنشاء صندوق دولي للتنويع. وعلاوة على هذا ينبغي توفير موارد ملائمة لتشغيل فرقة العمل الدولية المقترحة بشأن السلع الأساسية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يُنفذ إعلان وخطة عمل أروشا.

٦- وأعلن التزام الصندوق المشترك من خلال تدابيره المركزة على السلع الأساسية بأن يقدم إسهاماً سخياً في استئصال الفقر عن طريق تعزيز التجارة الدولية في السلع الأساسية.

٧- **السيد ميكيتوف** (أوكرانيا): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وهي جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (غوام)، فقال إن من المهم ضمان أن يوفر النظام العالمي للتجارة مزايا لجميع البلدان. وبالإضافة إلى الآثار الإيجابية على الاقتصاد العالمي عموماً، فإن التوسع في الأسواق يتيح للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تستفيد من تحرير التجارة وأن تندمج بشكل أفضل في النظام الاقتصادي العالمي.

٨- وترى الدول الأعضاء في منظمة غوام أن تعزيز دور منظمة التجارة العالمية لكي تصبح هيئة عالمية حقاً من شأنه أن يُحسن نظام التجارة الدولي. وفي ذلك السياق فإنه يشدد على أهمية تيسير الانضمام لأعضاء جدد في منظمة التجارة العالمية. واعترافاً من منظمة غوام بالدور الحيوي للتجارة في التنمية فإنها تؤيد أيضاً التبكير باستئناف المباحثات في جولة الدوحة. وأي تقاعس آخر في ذلك السياق يضر بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والآفاق العالمية للنمو والتنمية.

٩- وباعتبار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المنسق الأولي لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتجارة فإنه ينبغي أن يحي الجهود الرامية إلى ضمان المعالجة المتكاملة لقضية التجارة والتنمية في برامجه وسياساته، والعمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين تنسيق جدول أعمال التنمية العالمية.

١٠- **السيد دانييل** (سانت فنسنت وغرينادين): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية وقال إن انفتاح أسواق الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية جعل هذه الدول أشد ضعفاً أمام الصدمات الخارجية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد شكل استمرار التسويات في بيئة التجارة الدولية المتغيرة تحدياً رئيسياً أمام الاقتصادات الصغيرة. وعلى الرغم من أن ممارسات بلدان الجماعة الكاريبية في مجال التجارة تتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية فإن هذه البلدان لم تحصد مكاسب هامة من حرية التجارة، ويمثل ذلك التجربة السلبية في مجال الموز والسكر. فقد تعثرت صناعاتها نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية ورغم هذا يواصل أعضاء الجماعة الكاريبية التكيف والتلاؤم، بتعميق التجارة بين الأقاليم مع تعزيز الاتفاقات والعلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين خارج الإقليم.

١١- وأعاد تأكيد عزم الجماعة الكاريبية على إنشاء سوق موحدة وطالب بتعاون المجتمع الدولي في تحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الناشئة في الإقليم. وقال إن الجماعة الكاريبية تتمنى الاستئناف المبكر لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأعرب عن قلق خاص فيما يتعلق بآثارها على التجارة الزراعية. وأكد في ذلك الصدد أهمية أن تكون المنتجات الخاصة وآليات الضمانات الخاصة والأفضليات عناصر في أي نتائج يُتفاوض عليها. وذكر أن تعزيز المنافسة بين المنتجين المحليين، إلى جانب تحسين الوصول إلى الأسواق يشكلان خلطة السياسات الملائمة من أجل نمو حقيقي تقوده التجارة والتنمية. ولذا فمن الأمور الحيوية أن يدعم المجتمع الدولي جهود دول المجتمع الكاريبي وغيرها من البلدان النامية إلى دفع عجلة القطاع الخاص لديها في مجال القدرة على

العرض، ودعم التنوع التجاري وتحسين الصلات بين الخدمات وقطاع السلع الأساسية والجوانب الأخرى للاقتصاد، ودعم تطوير المرافق الأساسية دفعاً للتجارة.

١٢- **السيد شيدومو** (موزامبيق): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، وقال إن من المؤسف أن المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي قد عُلقت إلى أجل غير مسمى بينما ظلت الشواغل الطويلة الأمد للبلدان النامية على ما هي عليه. فينبغي للجمعية العامة أن تقدم إرشادات واضحة لاستئناف المباحثات التجارية مع مراعاة البعد الإنمائي والزراعة فهما في قلب المفاوضات.

١٣- ومن منظور الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فإن القضاء على الإعانات الزراعية وإزالة الذروات التعريفية والزيادات المتصاعدة للسلع غير الزراعية والحاجة إلى إتاحة الوقت أمام البلدان النامية لبناء قدراتها وأطرها التنظيمية في مجال التجارة والخدمات عناصر أساسية لجهودها الجماعية الرامية إلى إقامة نظام تجاري عادل يستجيب لاحتياجات البلدان النامية. ولتعزيز البعد الإنمائي في المفاوضات التجارية الراهنة تشدد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على أهمية الحفاظ على سلامة ولاية الدوحة في إطار مشروع واحد وعلى الحاجة إلى التصدي بحرص لقضايا المعاملة التفضيلية والمساعدة من أجل التجارة.

١٤- وعن طريق اعتماد بروتوكول بشأن التجارة تُبرز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهمية زيادة التجارة بين الدول الأعضاء، وبذا يتأكد التزامها بالقضاء على الفقر وبالنمو الاقتصادي المستديم وبالتنمية. وقال إن مما يسره أن يوضح أن التجارة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد ارتفعت من ٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى المستوى الحالي وهو ٢٥ في المائة؛ والهدف هو الوصول بهذا الرقم إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. وإذا كانت الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية بالغة الأهمية فإن التحديات التجارية يجب التصدي لها بطريقة كلية. وينبغي استكمال فرص الوصول إلى الأسواق بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو تطوير البنى التحتية ومن خلال حوافز محددة لمشاركة القطاع الخاص.

١٥- تولى الرئاسة السيد باري (السنغال)، نائب الرئيس.

١٦- **السيد تاراغو** (البرازيل): تكلم نيابة عن السوق المشتركة لبلدان الجنوب فقال إن التكامل الإقليمي أصبح عاملاً رئيسياً في تعزيز تحرير التجارة والتوسع فيها بين بلدان الجنوب تكملة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقال إنه يتفق على أن تعليق مفاوضات منظمة التجارة العالمية لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة هو في جملة أمور عقبة خطيرة أمام عملية وضع التنمية في سياق نظام التجارة المتعدد الأطراف.

١٧- ومن المسلم به على نطاق واسع أن الزراعة تؤدي دوراً أساسياً في اقتصادات البلدان النامية، من حيث عائدات التصدير وتوزيعه، وخاصة في المناطق الريفية. فمما يقوض جهود البلدان النامية في سبيل استئصال الجوع والفقر تلك التشوهات التجارية الزراعية الدولية التي ولدت فائضاً في الإنتاج وقيدت الكفاءة في تجهيز المنتجات الغذائية.

١٨- وأضاف أن جولة الدوحة أتاحت فرصة ثمينة للتصدي للخلل الكبير الذي أوجده الدعم المحلي المشوه للتجارة، لكن نتائجها تتضرر الآن بشكل كبير. ففي الجولات التجارية السابقة كان الطلب كبيراً من البلدان النامية على تحرير التجارة للسلع المصنعة، وكان من المتعين الوفاء بالوعود السابقة للبلدان النامية. وهو ينتهز الفرصة للتأكيد على أن الزراعة تعرضت للتمييز والإقصاء من قواعد

التجارة الحرة لأكثر من ٥٠ سنة وأنه ينبغي الآن إدماجها بالكامل في القواعد التجارية وضوابطها.

١٩- واستطرد قائلاً إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان الجنوب ترى أن اختتام جولة الدوحة لن يعتبر مرضياً إلا إذا ضمنت نتائجها التحرير الفعلي في التجارة الزراعية وفق خطوط الأعمدة الثلاثة: وهي تخفيض الدعم الداخلي، وتحسين الوصول إلى الأسواق وإلغاء الإعانات التصديرية، مع الاهتمام بوجه خاص بضرورة المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، بُغية تضييق الفجوة الإنمائية والتغلب على الأوضاع الشاذة القائمة. وقال في الختام إنه يطالب البلدان المتقدمة بإبداء المرونة والإرادة السياسية في مجال إزالة العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات.

٢٠- **السيد فالتزويلا** (المراقب عن المفوضية الأوروبية): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين، بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، والبلدان المنضمة للعملية ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ بالإضافة إلى مولدوفا وأوكرانيا فقال إنه لما كانت جولة الدوحة وفرت فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي العالمي والتنمية فإن الاتحاد الأوروبي يأسف بشدة لتعليق مفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي، وهو أمر ليس من اختيار الاتحاد أو صنعه. وكان من الممكن تلافي هذا الوضع لو توافر التزام كاف ومرونة، ولا سيما أن الاختلافات لم يمكن التقريب بينها وكانت مجالات الاتفاق الكثيرة في مرمى البصر. وكان هناك توقع لصفقة متوازنة تؤتي ثمراتها الاقتصادية الحقيقية لجميع البلدان الأعضاء.

٢١- وأضاف أن الاتحاد الأوروبي بذل كل ما يستطيع للحفاظ على الزخم، مبدياً مرونة حقيقية بشأن الوصول إلى الأسواق الزراعية. وأبدى استعداده لزيادة متوسط تخفيض التعريفات الزراعية المقدمة تخفيضاً كبيراً، شريطة أن يتفق الآخرون على إبداء مرونة مماثلة في مواقفهم. وكان ذلك يعتبر تحركاً كبيراً ويُمثل أعمق تخفيضات تعريفية عُرضت حتى الآن في مفاوضات متعددة الأطراف. وقد أبدى عدد كبير من المفاوضين الآخرين قدراً كبيراً أو صغيراً من المرونة في المجالات التي وجدت بشأنها شواغل حادة، مثل الزراعة والتعريفات الصناعية. وكانت هناك احتمالات بعروض كبيرة للبلدان النامية في جولة الدوحة ومن ثم قدر كبير يمكن ضياعه. وما يتبقى على الطاولة هي الزيادات الهائلة في فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات البلدان النامية — زراعياً وصناعياً — والخدمات، بما في ذلك عن طريق زيادة التجارة بين بلدان الجنوب؛ والإلغاء التدريجي للإعانات التصديرية في الزراعة والتخفيض الكبير في الإعانات المحلية المشوهة للتجارة في مجال الزراعة؛ والتحسين الكبير في القواعد التجارية التي تحمي البلدان الصغيرة من السلوك الضاري أو الانفرادي وتحبس الإدارة الرشيدة — على سبيل المثال زيادة الشفافية — التي تجبر البلدان المتقدمة والبلدان النامية الكبيرة على التصرف بأسلوب عادل إزاء البلدان الصغيرة؛ والاتفاق على المبادئ الأساسية للتحرير المتدرج؛ والتدابير المتخذة للتصدي لتآكل الأفضليات ودخول المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً بلا رسوم وبلا حصص. وكل هذه المواضيع قيد البحث الآن.

٢٢- وهناك عدد من القضايا، كالحد من الإعانات الزراعية، ووصول المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً بلا رسوم وبلا حصص، وإيجاد حلول لتآكل الأفضليات وتحسين قواعد مكافحة الإغراق، يمكن تناوله بشكل فعال في المفاوضات متعددة الأطراف فقط وليس عن طريق الاتفاقات الخاصة بالتجارة الحرة وينبغي الحفاظ على العروض الموجودة الآن على الطاولة وتقديم عروض مقارنة. وينبغي أن يكون جميع الأعضاء على استعداد لإعادة بدء المفاوضات انطلاقاً

من ذلك الأساس بأسرع ما تسمح به الظروف. والاتحاد الأوروبي ملتزم من جانبه بالتوصل إلى نتيجة تؤتي تخفيضات فعلية في التعريفات وتخفيضات فعالة في الإعانات المشوهة للتجارة وتدفقات تجارية حقيقية جديدة في إطار صفقة يمكن أن تتمخض عن مزايا لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ضمان أن تثمر جولة الدوحة مزايا حقيقية إلى أشد البلدان فقراً، تماشياً مع تركيزه الإنمائي. كما أن الاتحاد الأوروبي يؤيد التمثيل المبكر – أي بحلول عام ٢٠٠٨ – لدخول المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً معفاة من الرسوم ومن الحصص من قبل جميع البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تستطيع ذلك.

٢٣- وقال إنه لا يوجد ببساطة بديل لنظام التجارة المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية: فالاتفاقات الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بالتجارة الحرة لها ميزاتها ويمكن أن تكمل إطاراً متعدد الأطراف ولكنها لا يمكن أن تحل محله، وخاصة من حيث التنمية.

٢٤- وفي غضون ذلك ينبغي أن يتواصل العمل في جانب جدول أعمال الدوحة الإنمائي الأوسع الذي لم يتأثر بالتعليق، مع التركيز على المزايا المحتملة للبلدان النامية، مثل المساعدة من أجل التجارة والإطار المتكامل. فالمساعدة المتزايدة والأكثر فعالية للتجارة مطلوبة لتمكين البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من تحسين اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد واستخدام التجارة بمزيد من الفعالية في تعزيز الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر. وفي ذلك السياق فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/61/272) الذي يبين بوضوح ما يجب عمله من جانب المجتمع الدولي لتحقيق النمو والتنمية والقضاء على الفقر. فالتقرير يركز بحق على النمو الهائل في الصادرات غير الزراعية الذي تتمتع به بعض البلدان المتقدمة والبلدان النامية المنافسة فيلزم أن تقدم تلك البلدان إسهاماً في جولة الدوحة بما يتناسب وقدراتها ووزنها في عالم التجارة. ولتحرير الأسواق السريعة النمو في البلدان النامية المنافسة أهمية رئيسية، إذ أن أكثر من ٦٠ في المائة من الرسوم التي تدفعها البلدان النامية تُدفع إلى بلدان نامية أخرى.

٢٥- وأوضح أن جدول أعمال الدوحة الإنمائي يظل الأولوية المركزية في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، ويظل الاتحاد على التزامه بقضية الأسواق المفتوحة والتحرير التدريجي للتجارة والقواعد الأكثر قوة المتعددة الأطراف باعتبارها دافعة للنمو والتنمية. وبتلك الروح يصبح من الضروري التطلع نحو خاتمة موفقة لجولة الدوحة.

٢٦- **السيدة بيهونغيدجي** (بنن): تكلمت نيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً وأشارت إلى إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وقالت إن المناخ الذي ساد الاجتماع الرفيع المستوى أنتج بارقة أمل بالنسبة للفترة المتبقية من العقد، على الرغم من التقديرات السلبية عموماً للنصف الأول من العقد. ولتمكين أقل البلدان نمواً من بلوغ هدف تعزيز دور التجارة في التنمية، يصبح من الضروري إيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجهها، وأهمها تقلب وعدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، وعجزها عن إضافة قيمة إلى منتجاتها الزراعية وافتقارها إلى تنويع منتجاتها التصديرية. فأقل البلدان نمواً، بقدراتها الإنتاجية المحدودة، لم تستفد الفائدة الكاملة من إمكانات وصولها تفضيلياً إلى الأسواق؛ كذلك فمما يعوق مشاركتها على قدم المساواة في السوق العالمي الارتفاع الوخيم في الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة لمنتجيها.

٢٧- ومن التحديات الأخرى ذلك العدد الكبير في الوثائق والعقبات البيروقراطية الأخرى التي تزيد تكاليف المعاملات التجارية وتقلل تنافسية صادراتها. فينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاوز مجرد الإعلانات بالنوايا وأن يشترك في عمل قوي. وينبغي أن يمنح الشركاء الإنمائيون أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفضيلية ووصولاً إلى أسواقها بلا رسوم.

٢٨- وأضاف أن أقل البلدان نمواً تشعر بخيبة أمل إزاء تعليق مفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي، وتطالب بسرعة استئنافها. وقد أعربت عن امتنانها للأونكتاد لاستمرار دعمه في بناء القدرات، وامتنانها لمجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد الذي أجرى تحليلاً موضوعياً للحالة في أقل البلدان نمواً وحدد تدابير لمساعدتها على الخروج من فخ الفقر.

٢٩- استأنفت الرئاسة السيدة إنتلمان (إستونيا).

٣٠- **السيدة تمبو** (زامبيا): أعربت عن أسفها لأن الجولة الحالية لمفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي قد انهارت دون إشارة واضحة إلى إمكانية استئنافها. وقد أعربت زامبيا عن توقعها لعدد من النتائج، أهمها تحسين وصول الزراعة إلى الأسواق غير الزراعية عن طريق تقديم فرص لوصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً بلا رسوم وبلا حصص إلى الأسواق، مصحوبة بقواعد منشأ مبسطة وشفافة: تشغيل وسائط المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في مفاوضات الخدمات، وكذلك وصول الفئات شبه المدربة وقليلة التدريب إلى الأسواق؛ والقضاء على جميع الإعانات التصديرية بما في ذلك ما يشوه منها السوق الدولية للقطن وسائر المنتجات الزراعية؛ وتعزيز وتوجيه المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات والتصدي للاختناقات المتعلقة بالتجارة.

٣١- وقالت إنه حتى قبل عقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تعهدت البلدان المتقدمة بالإسهام في القضايا المتعلقة بالتنمية مثل الوصول إلى الأسواق بلا رسوم وبلا حصص وتقديم المساعدة للتجارة لما اصطلح على أنه "المجموعة الإنمائية". وإلى الآن عجزت نتائج ذلك المؤتمر عما فهمته زامبيا وغيرها من أقل البلدان نمواً على أنه "مجموعة إنمائية" فهي لم تثمر نتائج عاجلة أوإيجابية أو كاملة. وعلاوة على هذا فإن المجموعة لم تشمل نتائج ملموسة بشأن تقليل أو إلغاء الإعانات المحلية المشوهة للتجارة في مجال الزراعة، الذي هو قطاع أساسي بالنسبة لأقل البلدان نمواً من حيث تأمين الأرزاق والأمن الغذائي. ولذا فليس من الغريب أن عملية المفاوضات التالية في جنيف قد فشلت في أن تضيف إلى الإنجازات الهزيلة للمؤتمر. وكانت الصعوبة في إقامة التوازن الصحيح بين الوصول إلى الأسواق في مجالي الزراعة والتنمية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية سبباً رئيسياً في فشل المفاوضات، وترى زامبيا أن المفاوضات بشأن تلك القضية ينبغي التصدي لها في أسرع وقت ممكن. ويساور زامبيا قلق عميق لأن التعليق لم يحدد له أجل ولا توجد هناك خارطة طريق للسير للأمام. فالتعليق المطلق له آثار كثيرة سلبية على النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن شأنه أن يقوض إنجازات منظمة التجارة العالمية. وفي ذلك السياق فإن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية تظل مهمشة و لم تتخلص من آثار الفقر والبطالة.

٣٢- وزامبيا تطالب بالاستئناف المبكر لمفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي وتناشد البلدان المتقدمة أن تكون مرنة وتجري تخفيضات تجارية كبيرة من أجل النجاح في إبرامها.

٣٣- **الأسقف مليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أشار إلى أن السنوات الخمس الماضية التي قُدم خلالها عدد من المبادرات والعمليات العسكرية الواسعة النطاق لم يُحرز فيها تقدم يذكر في مجال إصلاح الماليات السياسية والتجارة الدولية. ويبدو أن مصالح بعض القطاعات في البلدان المتقدمة

هيمنت على الصالح العام فزادت أوجه النقص المرهقة بالفعل والتي فصلت تلك البلدان عن المناطق الأخرى في العالم النامي. فكانت التجارة من أولويات النمو العام والمستدام لاقتصادات الكثير من البلدان النامية، وكان ذلك أحد أسباب ضآلة الأمل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٣٤- فالأوضاع العالمية الراهنة تمثل تفاوتات تتطلب تأملاً عاجلاً. والدعم الذي تقدمه البلدان الغنية لقطاعاتها الزراعية يبلغ عشرة أضعاف المبلغ الإجمالي للمساعدة المقدمة إلى أفريقيا والكثير من ذلك الدعم كان على هيئة إعانات مباشرة أو غير مباشرة للصادرات الزراعية، مما قوض الزراعة في أشد البلدان فقراً. وأصبح بلوغ المزيد من العدل عن طريق التجارة العادلة مصدر قلق بالغ للكرسي الرسولي. فينبغي أن تزيد جميع الأطراف جهودها للتغلب على الجمود في مفاوضات جولة الدوحة.

٣٥- فالحاجة ماسة إلى اتفاق؛ ومن الأمور الأخلاقية الملحة أن تلك المفاوضات لا يمكن تأجيلها. ولكن تكاد الاتفاقات الإقليمية تقوم بديلاً عن تسوية شاملة في منظمة التجارة العالمية. والأزمة في جولة الدوحة تُلمح إلى انزلاق محتمل نحو التجزئة؛ والعمل الذى بدأه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ يجب أن يستمر إذا أُريد للأمم المتحدة أن تقيم صلات تشغيلية فعالة بين الجمعية العامة والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. والبيان المشترك الصادر عن مجموعات البلدان في اجتماع أخير في ريو دي جانيرو يمثل تفكيراً أصلياً يمكن أن يدفع عملية استئناف المفاوضات إلى الأمام؛ والكرسي الرسولي يرجو أن تعود الدول إلى المائدة مستعدة لبداية جديدة. فبوسع المفاوضات التجارية أن تقدم إسهاماً كبيراً في قضية السلم والاستقرار في العالم إذا كانت جميع الدول مستعدة لتقديم التضحيات اللازمة من أجل إقامة علاقات تجارية أكثر عدلاً.

٣٦- **السيدة سو** (ماينمار): قالت إن بلدها يأسف كثيراً لتعليق مفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي. فلقد كانت لماينمار آمال كبيرة في أن تنجح جولة الدوحة لتفضي إلى تركيز أكثر تحديداً وأقوى تشغيلاً في البعد الإنمائي. وذلك التعليق وجه ضربة قاصمة إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر إنصافاً وأكثر اتجاهاً نحو التنمية. وماينمار تتقاسم الشواغل إزاء عودة ظهور المبادرات التجارية الثنائية والإقليمية التي تجد فيها البلدان النامية أنفسها في وضع الحرمان والأهم من ذلك استمرار وجود الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة. ولذا تنضم ماينمار إلى الآخرين في المطالبة بسرعة استئناف المفاوضات.

٣٧- وأضافت أن التعليق كان مؤسفاً بوجه خاص لأنه حتى ولو حققت البلدان النامية نظاماً تجارياً متعدد الأطراف يوفر ميداناً يستوي فيه اللاعبون فإنها تظل تجد نفسها في وضع الحرمان في ظل ذلك النظام. فكل القواعد والالتزامات مرهقة للبلدان النامية من الناحية الاقتصادية. فيجب أن يوجه النظام التجاري المتعدد الأطراف نحو الخلل في عضويته. ويتعين أن يكون لأي نظام شامل درجة كافية من المرونة ليعكس مصالح تلك البلدان واحتياجاتها.

٣٨- **السيد بكري** (ماليزيا): قال إنه مع تعليق مفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي، تضيع الآمال في إقامة نظام تجارة عالمي أكثر ملاءمة للتنمية، وربما يستعصي إصلاحه. ولا تحتاج أهمية ذلك الحدث، إذا حمل في طياته بالفعل الانهيار الكامل لمفاوضات جولة الدوحة إلى مزيد من المبالغة. فالأمر لا يقتصر على أن جميع البلدان تفقد المزايا الاقتصادية التي تنشأ عن النظام التجاري الأكثر حرية وعدلاً بل إن النظام التجاري المتعدد الأطراف بأسره يتعرض للتهديد. والاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية لحرية التجارة، وهي ثاني أفضل الحلول، سوف تنتشر وتحمل في طياتها قوة

الاختلاف، وتضع البلدان النامية في وضع الحرمان الدائم. بينما تعزز أيضاً أصوات الحمائية في ربوع العالم.

٣٩- وماليزيا مقتنعة بشدة بأن من الأمور الهامة أن تُتخذ خطوات لإعادة بدء المفاوضات المجمدة في أقرب فرصة ممكنة وأن تلك الخطوات يجب أن تستند إلى مبادئ الشمول والشفافية وترمي إلى بلوغ اتفاق يلائم التنمية. وفي ضوء الضربة الاقتصادية الموجهة من البلدان المتقدمة، فإن العبء الأكبر في إعادة العملية يقع على تلك البلدان. وتعليق المفاوضات يُعزى إلى عدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا من قبيل الوصول إلى الأسواق الزراعية، والدعم المحلي والوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وللأسف فإن المواقف الحالية لتلك البلدان لا يوفر أساساً ملائماً للسير بالمفاوضات إلى خاتمة موفقة.

٤٠- وإذا تركنا الحاجة إلى استئناف المفاوضات المجمدة فإن قضية مضمون نتائج جولة الدوحة تحتاج أيضاً إلى بحث. وبالنسبة أيضاً إلى ماليزيا أيضاً فإن القضية الأساسية هي ضرورة ضمان إبرام اتفاق لصالح التنمية لا يسفر عن زيادة التحرير فحسب بل وعن تجارة أكثر عدلاً. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى التفاوتات في الدخول بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فإن ماليزيا ترى أن من الظلم أن تطلب البلدان المتقدمة من البلدان النامية تقديم تنازلات تعادل أو تزيد عن ما يمكنها هي نفسها تقديمه.

٤١- ومضت تقول إن التقدم بالطلبات يُعزى، بقدر كبير، إلى الالا تماثلات التي اتخذت الطابع المؤسسي والتي تعززت منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. وجاء التعبير عنها في الأسلوب شديد الانتقائية الذي سُيرت به زيادة انفتاح الأسواق من جانب العالم المتقدم، بما يعكس أنانيته ومصالحه. بل إن الأبغض من ذلك هو أن تلك المصالح كثيراً ما تمثل مصالحه الخاصة داخل اقتصاداته، لا الرغبة في رفاه مجتمعاته ككل. وهناك مثالان على تلك المعايير المزدوجة هما استخدام الإعانات في دعم الزراعة وحقوق الملكية الفكرية وهي حقوق مقدسة بالنسبة للمصالح الخاصة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، بينما قضايا الصالح العام تأتي في المقام الثاني العليل. ثم إنه بينما ينبغي أن تنطبق اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتفاوض عليها على جميع الأعضاء على قدم المساواة من حيث الالتزامات القانونية، فهي بالفعل أكثر عبئاً على البلدان النامية من الناحية الاقتصادية.

٤٢- فيتعين اتخاذ عدد من التدابير المحددة إذا أريد أن تكون التجارة الدولية أكثر حرية وأكثر عدلاً، وإذا أريد تقاسم مزايا العولمة بشكل أكثر مساواة. ويلزم إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية توفير مساحة سياسة ملائمة للبلدان النامية لمتابعة أهدافها الإنمائية بطريقة تراعي خصائص كل بلد. وينبغي تطوير مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية بطريقة تلبي الاحتياجات الإنمائية المشروعة للبلدان النامية. وينبغي زيادة التشديد على بناء القدرات والمساعدة التقنية بُغية تمكين صغار البلدان من المشاركة ذات المغزى في المفاوضات. ولابد من معالجة القيود في جانب الإمداد بتقديم مساعدة فعالة لبرنامج التجارة توجه على نحو متعدد الأطراف وأن تُدرج في الاستراتيجيات الإنمائية القُطرية.

٤٣- وتظل ماليزيا على التزامها الكامل بنظام التجارة المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية وتعتبر أنه لا يمكن التمتع بمزايا التجارة على قدم المساواة إلا إذا استأنفت مفاوضات جولة الدوحة بغرض التوصل إلى اتفاق لصالح التنمية. فمن المحتم على البلدان المتقدمة أن تضطلع بعبء أكبر من المسؤولية عن استئناف تلك المفاوضات، وماليزيا تحثها على ذلك.

٤٤- **السيد فومبا** (مالي): أشار إلى الالتزامات المتعهد بها في مونتيري وقال إن وفده يرحب بالتقدم المحرز في تنمية

التجارة الدولية في السنوات الأخيرة. فوفقاً لتقرير الأمين العام (A/61/272) ازدادت صادرات العالم بأكثر من ١٣ في المائة وصادرات البلدان النامية بأكثر من ٢١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وكون ٤٢ في المائة من صادرات البلدان النامية توجه إلى بلدان نامية أخرى وفي الوقت نفسه يصبح هذا الأمر مشجعاً للغاية. فهذه النتائج الإيجابية تُعزى جزئياً إلى ظهور مناطق للتجارة الحرة بقواعد مواءمة ومبسطة للاستيراد والتصدير. وفي إطار جهود غرب أفريقيا الرامية إلى إيجاد أسواق ضخمة دون إقليمية وإقليمية، تم تعزيز الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومالي عززت من جانبها إطارها المؤسسي للتجارة وأدخلت توجيهات هاتين الهيئتين وتوجيهات منظمة مواءمة القانون التجاري في أفريقيا ضمن تشريعاتها. ثم إن حصة تجارتها التي تتم الآن مع جاراتها ازدادت بنحو ١٣ في المائة.

٤٥- ورغم هذه النتائج المشجعة فإن مالي شأنها شأن غيرها من أقل البلدان نمواً لا تزال قليلة الاندماج للغاية في الاقتصاد العالمي. وكما يلاحظ في تقرير الأمين العام فإن حصة تلك البلدان في التجارية العالمية لا تزيد عن ١,٨ في المائة بالنسبة للسلع و٠,٥ في المائة بالنسبة للخدمات. ويعزى ذلك ، فيما يعزى، إلى الإعانات الزراعية الهائلة التي تقدمها بعض البلدان المتقدمة؛ وعدم كفاية تجهيز المنتجات للتصدير؛ وسوء البنى التحتية للنقل. ولعلاج ذلك الوضع فإنه يوصى بإلغاء الإعانات الزراعية؛ واستكمال جولة الدوحة؛ وتقديم حوافز للمستثمرين في بلدان الشمال للمساعدة في تمويل إنشاء وحدات لمعالجة المواد الخام في بلدان الجنوب؛ ويوصى أخيراً بتعزيز الموارد البشرية والبنى التحتية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٤٦- **السيد لوكويا** (أوغندا): قال إن معظم البلدان النامية تعتبر الآن السياسة التجارية جزءاً مركزياً من التخطيط الوطني للحد من الفقر. وأوغندا أدرجت التجارة في خطة عملها للحد من الفقر. وبين أن جدول أعمال الدوحة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية جزء هام من تلك العملية. والزراعة هي المصدر الأساسي للإعاشة لأكثر من ٨٠ في المائة من سكان أوغندا. وترى أوغندا أن المعركة الأخيرة في حربها ضد الفقر هي في القطاع الزراعي. وقد وضعت برنامجاً لتحديث الزراعة والصيرفة على أساس نجاح جولة الدوحة.

٤٧- وتظل سياسات التجارة الظالمة تنكر على أشد البلدان فقراً طريق الهروب من الفقر والمظالم الضارة المؤبدة. ووفقاً لاستقصاء أخير للأونكتاد فإن الحواجز التجارية التي تواجهها البلدان النامية في التصدير إلى البلدان الغنية تصل في المتوسط إلى ثلاثة أضعاف ما تواجهه البلدان الغنية حين تتاجر بعضها مع بعض. ويقدر أن نحو ٢٤ مليار دولار تُفقد سنوياً بسبب الحمائية الزراعية والإعانات الزراعية. وكانت جولة الدوحة أحد الجهود الإيجابية الأخرى الرامية إلى أن تعمل التجارة من أجل التنمية. ومع ذلك فرغم انقضاء أربع سنوات في المفاوضات لم يتحقق إلا أقل القليل من المسائل الجوهرية. والتعليق المؤسف للغاية لجولة الدوحة وكذلك عدم تحديد موعد لاستئنافها أوخريطة طريق للسير قدماً أمر يترك شعوراً بالفشل والإحباط لدى البلدان النامية.

٤٨- وكما ورد في تقرير الأمين العام فبينما تظل إمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية تشكل صعوبات فقد تحقق النجاح في مجالات أخرى. وما الالتزام بالقضاء على جميع أشكال إعانات التصدير بحلول عام ٢٠١٣ إلا مثل واحد على ذلك. كذلك يبين التقرير أن تخفيض التعريفات بين البلدان النامية يزيد من تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب الآخذة في التوسع؛ وهو يرجو أن يحدث ذلك عن طريق اتفاق متعدد الأطراف. وليس اتفاقات ثنائية. كما يشير التقرير إلى أن التدابير التقنية تضاعفت خلال العقد

المنصرم؛ وجاءت تلك التدابير شديدة الضرر بالبلدان النامية. ويحمل التقرير تفاؤلاً بأن تعليق جولة الدوحة لم يقوض ملاءمة وأهمية منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك يرى وفده أنه أضعف التعددية، وعلى الأقل مؤقتاً، وقد يشجع على تحول عن التعددية بشكل قد يكون أكبر.

٤٩- ولسوف يكون التفصيل المطول في المفاوضات فرصة ضائعة أخرى. وتوافق أوغندا على أن المسؤولية متقاسمة بين جميع البلدان وخاصة الناشطين الرئيسيين، عن إبداء إرادة سياسية مجددة ومزيداً من المرونة في السعي لإيجاد حلول وسط، وهو يرحب بالمطالبة بإشراك الأمين العام في تعبئة الدعم من أجل الاستئناف المبكر للمفاوضات.

٥٠- **السيد ساديكوف** (كازاخستان): قال إن وفده يوافق مع الأمين العام على أن الحاجة ملحة لاستئناف جولة الدوحة المعلقة وأن المسؤولية مشتركة بين جميع البلدان، ولاسيما البلدان الرئيسية الناشطة، عن إبداء الإرادة السياسة المجددة والمزيد من المرونة. وكازاخستان تؤيد إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية على أساس نظام منفتح قائم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي لشؤون التجارة والمال. وعلى البلدان المتقدمة أن تمتثل لالتزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات المتعلقة بجولة الدوحة التي يُسهم النجاح في إكمالها بقدر كبير في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية.

٥١- والهدف الأساسي من سياسة كازاخستان التجارية هو إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة في الإقليم، تكون كازاخستان فيها مُصدراً مُورداً إقليمياً للتقنية العالمية والاستثمار ومركزاً مالياً وتجارياً. ووفقاً للتقرير فإن نحو ٥٠ في المائة من تجارة العالم تتم الآن في إطار اتفاقات تجارية إقليمية، وكازاخستان ملتزمة بشدة بزيادة التعاون الإقليمي، ولا سيما في أُطر تلك المنظمات الإقليمية ومنها الجماعة الاقتصادية لأوروبا وآسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة تعاون شنغهاي، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى. وقد طُبق نظام للتجارة الحرة دون إعفاءات ودون قيود في أراضي الجماعة الاقتصادية بأوروبا وآسيا. وفي مؤتمر غير رسمي لقمة هذه الجماعة عُقد في وقت سابق من ذلك العام، اتفقت بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي على الضغط لإنشاء اتحاد جمركي في أوائل عام ٢٠٠٧.

٥٢- وكانت البنى التحتية للنقل عاملاً رئيسياً للنجاح في التنمية الاقتصادية. وتقوض تكاليف النقل الباهظة منافسة البلدان النامية غير الساحلية ولها تأثير تجاري هائل في الحد من التجارة. فيجب أن تؤخذ مصالح تلك البلدان في الاعتبار لدى اتخاذ القرارات بشأن التنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية والتعاون الأقاليمي. وقد أصبح الاندماج في نظام التجارة العالمي أمراً حاسماً لنمو تلك البلدان الاقتصادي والإنمائي.

٥٣- وأضاف أن تحرير التجارة وعضوية منظمة التجارة العالمية عنصران أساسيان في الاستراتيجية الإنمائية للبلد. وتمر كازاخستان الآن بآخر مراحل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهو يرجو ألا تقوض الشروط التي بمقتضاها تنضم كازاخستان إلى منظمة التجارة العالمية أولويات تنميتها الاقتصادية. فكازاخستان تحتاج إلى فترات انتقالية أطول في عدد من المجالات الرئيسية وإلى مزيد من المرونة في الضغوط على القطاع الزراعي. وينبغي أن تتمتع البلدان غير الساحلية بإجراءات انضمام مبسطة ومفاوضات وشروط للانضمام تراعي مراعاة كاملة مصالحها باعتبارها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة.

٥٤- **السيد العزمي** (الكويت): أعرب عن الأسف لأن كثيراً من البلدان النامية لم تجن للآن ثمار العولمة وطالب

بنظام متنوع ومتكافئ تصل فيه البلدان النامية إلى الأسواق وتكون لها كلمة في صياغة السياسة الاقتصادية العالمية. وهو يرجو في هذا الصدد الإسراع باستئناف جولة الدوحة بمشاركة عادلة من البلدان النامية.

٥٥- وقال إن سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت أعطى أعلى الأولويات للتنمية. فمنذ التوقيع على اتفاق منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤، أصلحت الكويت قوانينها التجارية بقصد الاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي. وتُوجت إنجازات خطط الكويت الطموحة لخصخصة وتنويع اقتصادها بمشروع "مدينة الحرير" بمقدار ١٥٠ مليار دولار ليكون بمثابة مركز إقليمي ودولي عملاق للتجارة والاستثمار وحركة السلع والتكنولوجيا. كذلك تتفاوض الكويت على اتفاقات شتى للتجارة الحرة بشكل ثنائي ومن خلال مجلس التعاون الخليجي.

٥٦- وأضاف أن بعض الدول خطت خطوات واسعة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن زيادة التقدم تحتاج إلى التزام مشترك من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. والكويت ترحب بالتزام الكثير من البلدان المتقدمة بالوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتطالبها كذلك بتخفيض الديون وإلغاء التعريفات على منتجات البلدان النامية. ورغم أن الكويت بلد نام فإنه يقدم قرابة ضعف النسبة المئوية المتفق عليها من خلال صندوق الكويت الإنمائي الذي وزع أكثر من ١٢,٥ مليار دولار من المساعدة على ١٠١ من البلدان النامية، زيادة على التبرعات للشعوب المحتاجة من المصادر الكويتية غير الحكومية. وتدل المؤشرات على أن الكويت ذاتها، وإن كانت بلداً صغيراً، تشق طريقها نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد الزمني المحدد لها. فالعمل الجماعي هو الأساس في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

٥٧- **السيد الكواري** (قطر): قال لئن كانت آفاق الاقتصاد العالمي قد تحسنت، ولا سيما خلال العام السابق، فإن التحديات تظل على حالها. وهو يرجو أن ينصب التركيز بوجه خاص على السياسات والتدابير اللازمة لإدراج البلدان النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية. ولا تكون للمساعدة من البلدان المتقدمة أي فائدة إذا حُرمت البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق بشروط مفيدة ويتم التحرير على أساس انتقائي. فانتقال رؤوس الأموال يحتاج إلى أن تصحبه حركة غير مقيدة للتجارة والأشخاص الطبيعيين.

٥٨- وتعلق البلدان النامية آمالاً عريضة على مفاوضات جولة الدوحة وترجو قطر ألا يؤدي تعليقها إلى شكوك في فعالية منظمة التجارة العالمية باعتبارها حجر الزاوية في النظام التجاري متعدد الأطراف. وعلى المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة الضرورية لاستئناف المفاوضات في أقرب فرصة مع التشديد على القضاء على التعريفات الحمائية، والوصول التفضيلي إلى الأسواق لسلع البلدان النامية، وزيادة دور البلدان النامية في صياغة المعايير البيئية والصحية ومعايير السلامة والحفاظ على المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات. وقطر تشيد بالأونكتاد لإسهاماته في توافق آراء ساوباولو وسائر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية ويطالب بالحد من العراقيل التي تعترض العضوية في منظمة التجارة العالمية.

٥٩- **السيد مفضل** (السودان): أعرب عن القلق العميق إزاء تعليق جولة الدوحة الذي لو طال فإنه يؤثر على استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف بأسره ويكون سبباً في عودة ظهور الحمائية، بكل عواقبها السلبية. كما أن التعليق يعني استمرار التشوهات المتصلة بالدعم في التجارة الزراعية الدولية، مما يؤثر على جهود البلدان النامية الرامية إلى زيادة عائدات تصديرها. بل إن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

سلم بأن البلدان النامية تتعرض للضرر أكثر من غيرها. ولذا فمن الضروري أن تستأنف جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن وأن تبدي البلدان المتقدمة المرونة للحفاظ على استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦٠- وأضاف أن القضية الأساسية التي تؤثر على الآفاق الإنمائية للسودان هي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. والسودان يتخذ خطوات جادة للوفاء بمعايير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٠ الذي شدد على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، التي تتقدم بطلبات لعضوية منظمة التجارة العالمية، وناشد أعضاء المنظمة بشدة أن ييسروا انضمام السودان، مع مراعاة أنه من أقل البلدان نمواً وأنه بلد خارج لتوه من الصراع.

٦١- وهناك قضية أخرى أساسية ومترابطة هي الوصول بمنتجاته الزراعية دون رسوم ودون حصص إلى الأسواق. فالزراعة هي أهم قطاع اقتصادي في السودان إذ يمثل نحو ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل به أكثر من ٥٠ في المائة من القوى العاملة ويوفر الغذاء والمأوى للسكان كما يوفر المواد الخام لقطاع التصنيع. وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام المنتجات الزراعية السودانية يؤثر إيجابياً على جهود الحكومة للقضاء على الفقر ومكافحة البطالة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ويديم النمو الاقتصادي ويحقق تنمية إقليمية متوازنة. وهذه التنمية حيوية لإدامة السلام ومنع الصراعات الجديدة، إذ الأسباب الجذرية للصراع في جنوب البلد وفي دارفور هي تركة من التنمية الإقليمية غير المتوازنة.

٦٢- وأشار إلى مبدأ أن المسؤولية عن التنمية تقع أساساً على عاتق البلدان النامية وقال إنه نتيجة للجهود الجادة من الحكومة لتحقيق التنمية أصبح السودان يتمتع الآن بمعدل تضخم لا يتجاوز الخانة الواحدة وبمعدل صرف مستقر وبنمو اقتصادي إيجابي يبلغ في المتوسط ٦,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي – الذي كان ٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ – إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك لا يزال البلد يواجه المهمة الصعبة وهي التعمير والتنمية على نطاق واسع في أعقاب الصراعات في جنوب البلد وفي دارفور، وهو لذلك يحتاج إلى المساعدة والموارد. والحلقة المفقودة في شراكة السودان من أجل التنمية هي دعم المجتمع الدولي. وثمة مجال رئيسي آخر هو السياسة التجارية وبناء القدرات على التنمية، لأن السودان لا يحتاج إلى التعريفات المخفضة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق فحسب بل وإلى تعزيز القدرة على الإمداد.

٦٣- **السيد يون كانغ هايون** (جمهورية كوريا): قال إنه ليس متفائلاً بوجه خاص بأن جولة الدوحة ستستأنف في وقت مبكر إلا أنه ينبغي للوفود أن تمارس الحذر عندما تصف الحالة الراهنة بأنها تنبؤات يمكن الوفاء بها ذاتياً. فهو يفضل مصطلح "التعليق" بدلاً من "الانهيار" أو "التوقف".

٦٤- وأضاف أنه ينبغي أن تستأنف جولة الدوحة والوصول بها إلى خاتمة موفقة في أقرب وقت ممكن. فهناك أمور كثيرة معرضة للخطر. وأي فشل للجولة يقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل خطير. وتدفع البلدان النامية أغلى ثمن بينما يتمكن الناشطون الآخرون من التماس حلول بديلة. وكما ذكر وفده من قبل فإن أعظم مزايا التنمية لا ينبع من المساعدة الإنمائية الرسمية ولا من تخفيف وطأة الديون، ولكن من التجارة. فلا معنى لمناقشة المسألة الأولى دون التصدي أولاً للمسألة الأخيرة.

٦٥- وأما عن موعد وكيفية استئناف المفاوضات فإن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية قال مؤخراً إن النشطاء

الرئيسيين ينبغي أن يخطوا الخطوة الأولى. فالسباب أو اللعان لا يخدمان الصالح العام وقال إنه بينما يُقر بحساسية أعضاء "الرباعي الجديد" — وهم بالتحديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل — فقيادتهم الجماعية هي الشرط الأساسي لاستئناف المفاوضات. وفي ضوء التجارة المتنامية بين بلدان الجنوب ينبغي تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق التجارية لبلدان الجنوب أمام البلدان النامية. كما أنه يرجو أن يحدث تقدم في النظام العالمي للتجارة بالنسبة للأفضليات والمفاوضات بين البلدان النامية التي استهلت في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد.

٦٦- وعند استئناف المفاوضات ينبغي أن تكون بنود جدول الأعمال مطروحة. وبينما من الصحيح أن الوصول إلى الأسواق والإعانات الزراعية هو السبيل لفتح بنود جدول الأعمال الأخرى لتأمين النتائج المتوازنة لكل عضو فإن قضايا القواعد والوصول إلى الأسواق ينبغي التصدي لها معاً في إطار مبدأ "المشروع الواحد"، وفقما اتفق عليه في الدوحة. أما التركيز على مجموعة محدودة للوصول إلى الأسواق فستنتج عنه ببساطة تأخيرات مستمرة.

٦٧- ورد أخيراً على الشواغل المثارة بشأن الانتشار في الفترة الأخيرة لترتيبات التجارة الحرة فقال إن تعليق جولة الدوحة يشجع بالتأكيد أعضاء منظمة التجارة العالمية على زيادة التركيز على اتفاقات التجارة الثنائية. وقد انضمت جمهورية كوريا أيضاً إلى ذلك الاتجاه باعتباره سبيلاً إلى إثبات التزامها بالتحرير الاقتصادي والإصلاح. غير أن وفده لا يزال يعتقد بأولوية نظام التجارة المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وفي ذلك الصدد فإنه يؤيد الجهود الرامية إلى إحياء المباحثات المعلقة وفي الوقت نفسه يؤيد مواصلة المفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة المطروح الآن.

٦٨- **السيد جيروس** (بيلاروس): قال إن البلدان النامية تعجز عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد بمعدلات نموها الاقتصادي والتجاري الحالية ويؤيد وفده في هذا الصدد الرأي القائل إن الظروف المواتية للتجارة الدولية هي الأكثر أهمية لتلك البلدان من تخفيف وطأة الديون أو المساعدة الإنمائية.

٦٩- وذكر أن الجمعية العامة، رغبة منها في تعزيز دورها ودور الأمم المتحدة ككل في حل أكثر المشاكل العالمية حدة، يجب أن تعتمد قراراً واضحاً يرمي إلى النجاح في إكمال جولة الدوحة الإنمائية. ولضمان أن تُعزز جولة الدوحة بالفعل المصالح الإنمائية يجب أن تكون الشروط الحالية للتجارة الدولية ذات ثقل لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وقد أثار تعليق مفاوضات الدوحة مسألة التقدم الذي أحرز وقوض إلى حد ما الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧٠- وبيلاروس ترحب بتوقيت اعتماد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥ قرارات تتعلق بأن تنتهي بحلول عام ٢٠١٣ جميع أشكال إعانات التصدير في الزراعة وأن توفر البلدان المتقدمة بحلول عام ٢٠٠٨ فرص الوصول إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص بنسبة لا تقل عن ٩٧ في المائة من المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً.

٧١- وقال إن من المقلق أن تدابير التحرير والإصلاحات الاقتصادية تتطلب من طالبي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أكثر بكثير من التنازلات والالتزامات التي تعهد بها الأعضاء الحاليون في مراحل مماثلة من التنمية. وبينما تعرب بيلاروس عن استعدادها للامتثال بالكامل لقواعد منظمة التجارة العالمية الحالية، فإنها لا تقبل أى التزامات تمييزية

إضافية تضر بمصنوعاتها وبمقدمي الخدمات لديها ومطوري التكنولوجيا.

٧٢- وترجو بيلاروس أن يفرض أعضاء منظمة التجارة العالمية، وخاصة البلدان المتقدمة، شروطاً عادلة ومنصفة للانضمام إلى المنظمة تتناسب مع الاحتياجات المالية والتجارية والإنمائية للبلدان المنضمة. وسوف تبذل بيلاروس في ذلك الصدد قصارى جهدها للإسهام في تحقيق هدف جعل منظمة التجارة العالمية عالمية حقاً وذلك في جملة أمور من خلال إيلاء الأولوية للاختتام الفوري للمفاوضات بشأن انضمام البلدان الأعضاء الجديدة على أساس شروط مقبولة من الجميع.

٧٣- واستطرد قائلاً إن تأكيد مبدأ عدم التمييز في التجارة العالمية ومبدأ "الدول الأولى بالرعاية" الذي هو أساس نظام التجارة العالمية والذي تجسده قواعد منظمة التجارة العالمية، ترك بلدان العالم الثالث عرضة للتمييز، وخاصة عن طريق التدابير الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة. فمن الأمور الحيوية أن يعالج الوضع بالتخفيض الكبير في مستوى الحواجز التعريفية وغير التعريفية. ولتحقيق تلك الغاية تعرض بيلاروس تعريفات تفضيلية على عدد كبير من البلدان النامية.

٧٤- كما تدين بيلاروس المحاولات الأخيرة من عدد من البلدان ومجموعات الدول القوية إلى استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية، بما فيها التدابير عن طريق التجارة لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على دول ذات سيادة. فتلك الممارسات تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ولا تتفق والجهود الرامية إلى تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ فليس لها مكان بين صكوك السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٧٥- **السيد موتر** (الاتحاد البرلماني الدولي): قال إنه للخروج من المأزق في مفاوضات جولة الدوحة لا بد من الاستعراض المتعمق واستخلاص الدروس من السنوات الخمس الماضية للمباحثات التجارية، وخاصة لأن خمس سنوات تعد زمناً طويلاً في عصر العولمة سريع التحرك.

٧٦- والاتحاد البرلماني الدولي يسلم بأهمية التجارة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، وبالنسبة إلى البلدان النامية بوجه خاص فإنها وسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. فالتجارة أفضل من المساعدة لأنها تعزز الاعتماد على الذات وزيادة الازدهار. ومع ذلك فبينما يُعظم تحرير التجارة من حيث المبدأ عوامل الإنتاج مما يمكن أن يساعد في توليد فرص العمل وفي الوقت نفسه يخفض أسعار السلع والخدمات، فإن المشكلة هي كيفية ترجمة المبادئ والنظريات الاقتصادية إلى واقع عملي يومي.

٧٧- ورغبة من الاتحاد البرلماني الدولي في تقريب البرلمانات من عملية المفاوضات التجارية فقد أنشأ المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، وهدفه هو مراقبة وتعزيز فعالية الأنشطة التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية وإقامة الحوار مع المفوضين الحكوميين والمجتمع المدني وتيسير تبادل المعلومات وتبادل الخبرات وبناء القدرات في البرلمانات الوطنية على المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية وممارسة التأثير على اتجاه المناقشات داخل منظمة التجارة العالمية. وقد أثبتت المناقشات والاستنتاجات في المؤتمرات بشكل واضح أن أسباب المأزق الحالي في المفاوضات التجارية ليست بالبساطة أسباباً تقنية بل هي في عمقها سياسية. غير أن البرلمانيين المشاركين في المؤتمرات واللقاءات ذات الصلة يؤيدون بصفة عامة جولة الدوحة شريطة أن تُزيل الكثير من الشواغل لدى جهاتها التأسيسية.

٧٨- وفيما يتعلق بالزراعة فإن المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية طالب بإلغاء الإعانات التصديرية وتخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة والمقدم للزراعة من البلدان المتقدمة. وشدد في الوقت نفسه على أهمية التصدي للمعاملة الخاصة للمنتجات "الحساسة" و "المنتجات الخاصة" وللشواغل غير التجارية الخاصة بالزراعة والتي تشمل الأمن الغذائي والحفاظ على الأراضي وإنعاش المجتمع الريفي والعمالة الريفية فضلاً عن قضايا الحراجة المستدامة وقطع الأخشاب غير القانوني ومصايد الأسماك غير القانونية.

٧٩- وفيما يتعلق بالخدمات فإن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يؤيدون بصفة عامة مواصلة التحرير، شريطة تطبيقه بحذر وخاصة في مجالات من قبيل الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم والاحتياجات الأساسية للسكان. كما أنهم يرون أن لكل بلد الحق في حماية تنوعه الثقافي والحفاظ على الخدمات العامة وتطويرها.

٨٠- وأضاف أن الإعلانات المختلفة الصادرة عن المؤتمر البرلماني فيما يتعلق بالبيئة تطالب بأن تكون عملية وضع القواعد وتحديد الأهداف في منظمة التجارة العالمية متفقة والالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبين أن التشريعات البيئية لدى أعضاء منظمة التجارة العالمية ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها حواجز غير تعريفية أمام التجارة.

٨١- وتدل خبرات المؤتمر البرلماني على أن مواصلة التحرير تحتاج إلى مناقشة سياسية أكثر شمولاً على المستوى الوطني، وتشمل جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد. فمن المهم التأكيد للأطراف في تلك المناقشة وللجمهور عامة أن الاقتصاد العالمي الأكثر حرية وتنافسية يساعد في سد فجوات التفاوتات لا في إيجادها, وأن هذا الاقتصاد يساعد في التحول والتواؤم مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد بين أعضاء البرلمانات من كثير من البلدان المتقدمة أن بلدانهم تحتاج إلى مزيد من الدعم أكثر مما هو متاح حالياً لكي تتمكن من المشاركة في الاقتصاد العالمي دون تقليص صناعاتهم المهتزة والتضحية بالمعارف المحلية أو فرط استغلال مواردهم الطبيعية.

٨٢- ويتطلب النجاح في اختتام المفاوضات التجارية الإيمان بوجود إرادة سياسية واسعة وكافية من جانب جميع الدول لتنفيذ تلك النتيجة النهائية، التي من المحتم أن تتطلب التأييد من الأطراف السياسية والفصائل السياسية الممثلة في كل برلمان. ولذا فمن الواضح أن على البرلمانات أن تشترك بشكل أوثق في مجال التجارة والمفاوضات التجارية مما يمكنها من أداء دورها في بناء الدعم السياسي وفي نهاية المطاف ترجمة نتائج جولة الدوحة إلى واقع لصالح جميع المواطنين.

٨٣- **السيد صبري** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن بناء القدرات التجارية هو أحد المجالات الثلاثة التي تركز عليها أنشطة اليونيدو. ومن أجل اضطلاع اليونيدو بأعمالها في ذلك المجال فإنها تعمل بشكل وثيق مع المنظمات الأخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لتوفير المزيد من خدمات الدعم المتكاملة في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٤- وأضاف أن مبادرة اليونيدو لبناء القدرات التجارية تزود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بخدمات الدعم في ثلاثة مجالات.

٨٥- ففي المجال الأول، تساعد على تنمية قدرات التصنيع التنافسية من خلال تعزيز جودة المنتج والإنتاج، وزيادة الإنتاجية وتحسينات السلامة وفعالية التكاليف.

٨٦- وفي المجال الثاني تساعد على تعزيز التساوق مع متطلبات السوق عن طريق إنشاء البنى التحتية المادية

والمؤسسية اللازمة للإشهاد بأن المنتجات تتفق والمتطلبات التقنية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، مع اهتمام خاص بوضع المعايير والبنى الأساسية للتقديرات المتساوقة.

٨٧- وفي المجال الثالث تتعاون المنظمة مع المنظمات الأخرى مثل الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة الذي يخصص ويركز أنشطته على تعزيز الاتصال بالأسواق عن طريق زيادة المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية الدولية وتبسيط الإجراءات الجمركية وآلياتها لزيادة التدفقات التجارية.

٨٨- وقد اُعترف باليونيدو باعتبارها ناشطاً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها التجارية، وقد جعلتها خبرتها التخصصية العالية أكبر مقدم للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بين وكالات الأمم المتحدة. وقد تصدرت مؤخراً العمل في فريق عامل مشترك بين الوكالات معني ببناء القدرات التجارية في إطار اللجنة رفيعة المستوى المعنية ببرامج مجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من أجل تحسين التنسيق والتلاحم بين وكالات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات التجارية بطرق شتى من بينها إعداد دليل لشتى برامج القدرات التجارية وما يتصل بالتجارة والخدمات مما تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

٨٩- وتساعد اليونيدو عدداً من البلدان في إصدار الشهادات المعترف بها دولياً في مجال مراقبة الجودة وحماية البيئة والمساءلة الاجتماعية والأمن الغذائي ومجالات أخرى من بينها توفير التدريب للمفتشين والمراجعين.

٩٠- وفي إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا المعني بمراقبة الجودة ساعدت اليونيدو المؤسسات الوطنية في قطاع صيد الأسماك في بنن وكوت ديفوار وتوغو لتحسين جودة وسلامة منتجاتها التصديرية بما يتمشى والمتطلبات الصحية الدولية. والمرحلة الثانية توسع البرنامج ليشمل بلداناً أخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا وبرامج إقليمية مماثلة يجري تنفيذها في بلدان نهر الميكونغ وبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٩١- وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية تساعد اليونيدو زارعي القطن على وضع معايير للقطن وتعزيز جودة منتجاتهم للحصول على أرباح أعلى.

٩٢- ولكي يتيسر حصول البلدان النامية على الاستثمارات الدولية والتكنولوجيا الخاصة بالتجارة تستخدم اليونيدو شبكاتها العالمية للتعاقد الصناعي من الباطن ومراكز تبادل الشراكات ومكاتب تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا، لتعزيز اجتذابها للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إسداء المشورة في مجال سياسات تحسين قوانين الاستثمار وتعزيز قدراتها المؤسسية على تعزيز الاستثمار وإقامة تحالفات تجارية لربطها بالمؤسسات الأجنبية.

٩٣- وفي عام ٢٠٠٥ أجرت اليونيدو استقصاءها الثالث للاستثمار الأجنبي في أفريقيا، فأتاحت فهماً أعمق لشتى أنواع المستثمرين وتأثيرهم على الاقتصادات المضيفة. وعلاوة على هذا حددت فرص الاستثمار في أفريقيا وعرضتها على المستثمرين الصينيين في السوق الصينية الدولية التاسعة للاستثمار والتجارة في عام ٢٠٠٥ الذي أقيم في زيارمين.

٩٤- وأصبح تعزيز التعاون التجاري والاستثماري لبلدان الجنوب ملمحاً أساسياً في أنشطة اليونيدو، يركز بشكل متزايد على نقل التكنولوجيا من الهند والصين إلى البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

٩٥- وافتتحت اليونيدو مؤخراً مكتب اتصال في بروكسل للتقريب بينها وبين المفوضية الأوروبية التي مولت بسخاء معظم البرامج الناجحة لليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية.

٩٦- **السيد سعد** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن من المؤسف أن الحماية التعريفية التي تفرضها الدول المتقدمة لقطاعاتها الصناعية وخاصة الزراعية تحول بين البلدان النامية وتلقي قسطها العادل من التجارة الدولية. وتعليق جولة الدوحة لم يأت بنتائج طيبة لمستقبل الاقتصاد العالمي؛ فينبغي استئناف المفاوضات مع إيلاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية. ويجب أن تُيسر كذلك عملية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وشدد المتكلم على أهمية دعم دور الأونكتاد في السعي من أجل إيجاد طرق جديدة تستفيد بها البلدان النامية من التجارة والتكنولوجيات المتعلقة بالسوق. فالدول الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى المساعدة لتحسين قدراتها الزراعية ووصولها إلى الأسواق. ومن الأشياء البارزة في ذلك الصدد مبادرات الاتحاد الأفريقي والأوساط الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٩٧- **السيدة بوري** (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية): لخصت ما ذُكر وقالت إنه على الرغم من قصص النجاح حول زيادة دور التجارة في الناتج المحلي الإجمالي وازدياد الحصة التصديرية للبلدان النامية وإسهام التجارة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لم تستفد البلدان جميعها من تحرير التجارة وهُمش بعضها، وخاصة من أقل البلدان نمواً. وتلك البلدان تحتاج إلى استراتيجيات ملائمة للإدارة الجيدة وتحرير التجارة والتنمية المؤسسية إلى جانب المرونة اللازمة والسياسات التي تناسب على أفضل وجه مستويات كل منها في التنمية التجارية والاحتياجات المالية والقدرات والدعم على المستوى الدولي على هيئة شروط تجارية ملائمة ومراقبة مالية وإدارة رشيدة. كما أنها تحتاج إلى الوصول إلى الأسواق في مناطق التصدير الرئيسية، ولا سيما السلع الأساسية والزراعة والتصنيع والخدمات ناهيك عن قطاع سليم للسلع الأساسية من أجل تحسين التبادل التجاري والحد من الفقر والمساعدة لتطوير البنى التحتية، والمساعدة للتجارة وبناء القدرات على الإمداد ولتخفيف تأثيرات تكاليف التكيف.

٩٨- وإذا كان النظام التجاري المتعدد الأطراف يظل العماد المركزي للنظام التجاري الدولي، فإن الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب — التي ينبغي أن تكون منفتحة وغير تمييزية وقائمة على قواعد يمكن التنبؤ بها وقواعد منصفة — تتزايد أهميتها في تعزيز ذلك النظام. وفي هذا السياق جاء الإعراب عن القلق الشامل فيما يتعلق بالعواقب المحتملة لتعليق مفاوضات الدوحة، ومنها الحمائية وتجزئة النظام التجاري والفشل في التصدي لبعض التشوهات المنهجية التي شرعت المفاوضات في التصدي لها، ومن ثم التي تسد المسار نحو نظام تجاري أكثر حرية وعدلاً وتؤثر على المحتوى الإنمائي لذلك النظام، ولاسيما في مجال الزراعة. ولذا تطالب الوفود بالاستئناف المبكر للمفاوضات وتجديد الالتزام السياسي والإرادة السياسية من جانب الناشطين الرئيسيين بغية تيسير النجاح المبكر والاختتام المتوازن.

٩٩- وأضافت أن العناصر الرئيسية في مجموعة الدوحة الإنمائية ينبغي أن تشمل المعاملة بلا رسوم وبلا حصص لأقل البلدان نمواً، وتآكل الأفضليات وإصلاح قواعد المنشأ والمعاملة الخاصة والتفضيلية والتبادل الذي لا يقل عن التبادل الكامل والمنتجات الخاصة والضمانات الخاصة وآلياتها في مجال الزراعة والمساعدة من أجل التجارة أمر يتطلب أموالاً إضافية يمكن التنبؤ بها والالتزام بها من أطراف متعددة. ويُنظر إلى التجارة الزراعية والإصلاح الزراعي على أنهما من العوامل الرئيسية للخروج من المأزق، ويعتبر تحرير القطاع الزراعي مهماً بشكل خاص للبلدان النامية. ومن المهم أيضاً التصدي للحواجز غير التعريفية — التي تسد الآن أبواب الدخول إلى الأسواق وكذلك تحديد النفاذ إلى الأسواق — في سياق التخفيض العالمي للتعريفات.

١٠٠- فالكثيرون قد شددوا على إسهام البلدان النامية، حسب قدرات كل منها، نحو إتمام المجموعة الإنمائية. ولقد ظلت مشاكل البلدان المنضمة بارزة ولا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه رحبت الوفود بصور النجاح هذه باعتبارها الزيادة غير المسبوقة في التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الجنوب ككل وفي التجارة وتزايد الأنشطة التجارية الدولية والاندماج الاقتصادي لكثير من البلدان النامية.

١٠١- وقد أُولى اهتمام خاص للبعد الدولي في التجارة بين بلدان الجنوب والاستثمار وفي ذلك السياق تبرز أهمية مفاوضات نظام الأفضليات التجارية المعمم من أجل تحرير التجارة بين بلدان الجنوب في تعزيز مفاوضات الدوحة والترتيبات الإقليمية بين بلدان الجنوب. وقد حددت القضايا الرئيسية لمستقبل النظام التجاري الدولي بالنسبة للتجارة والتنمية وهي قد حُددت وهي تشمل تحرير الحركة المؤقتة التي تحول دون الهجرة غير الشرعية والتي تضر بالبلدان الأصلية والبلدان المضيفة بينما تستوعب قوة هائلة من الشباب والعمل تدخل الآن الأسواق العالمية. واقتصاد الطاقة الجديد الذي يوفر فرصاً وتحديات يلزم الآن التصدي له. ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم والتكنولوجيا أن يكون من المحددات المتزايدة للمنافسة الدولية في التجارة والتنمية، وأشارت الوفود في هذا الصدد إلى دور الأونكتاد باعتباره مركز تنسيق للمعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية وما يتصل بهما من جوانب مالية واستثمارية وبيئية وجوانب تتعلق بالتكنولوجيا. وفيما يتعلق ببناء القدرات التجارية فإن الأونكتاد مطالب بأن يضطلع بمزيد من الجهود في مجالات البحث والتحليل والتعاون التقني. وانصب التركيز كذلك على الدور التنسيقي المحوري للأونكتاد في سياق منظومة الأمم المتحدة، في مجالات المساعدة للتجارة ومراقبة جميع القضايا التجارية والإنمائية كلما ظهرت، بما في ذلك في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف والتي تجري في إطار اتفاقات تجارية إقليمية. وأحاط الأونكتاد علماً دقيقاً بجميع الأفكار المقدمة ولسوف يرد إيجابياً على تلك الاقتراحات.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٨/٠٠